الأمم المتحدة

DP/FPA/2013/5

Distr.: General
22 April 2013
Arabic
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

**الدورة السنوية لعام ٢٠١٣**

٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نيويورك

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

**صندوق الأمم المتحدة للسكان – التقييم**

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

## السياسة التقييمية المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

موجز

يسر المدير التنفيذي أن يقدم السياسة التقييمية المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد أعد الصندوق السياسة المنقحة استجابة لمقرري المجلس التنفيذي ٢٠٠٩/١٨ و ٢٠١٢/٢٦، وحصل على مدخلات من أعضاء المجلس التنفيذي أثناء المشاورات غير الرسمية التي أجريت في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وقد أجرى الصندوق أيضاً مشاورات داخلية مستفيضة وأصدر تكليفاً بإجراء استعراض للجودة الفنية من قِبَل خبير دولي في التقييم. وأخذ في الاعتبار التوجيهات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتكفل السياسة المنقحة أن تكون وظيفة التقييم متوائمة مع القواعد والمعايير التي يضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومع أفضل الممارسات الدولية. وهو يأخذ في الحسبان الاستعراض الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٢ لسياسة الصندوق التقييمية، وكذلك قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

290413 240413 13-30505X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتكفل السياسة المنقحة تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالتقييم تحديداً واضحاً. وسيكون مكتب تقييم مستقل مسؤولا إدارياً أمام المدير التنفيذي وسيكون مسؤولا مباشرة أمام المجلس التنفيذي عن وظيفة التقييم في الصندوق. وسيكون مكتب التقييم قيِّما على وظائف التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك التقييمات على مستوى المؤسسة والتقييمات على مستوى البرامج، وكذلك جميع الوظائف الأساسية المتعلقة بالتقييم. وقد شدد الصندوق تشديداً أكبر في السياسة المنقحة على التخطيط الاستراتيجي وضمان الجودة، وعلى إعطاء الأولوية للتقييم، وعلى توافر موارد كافية له.

ويوفر الفرع الأول من هذه الوثيقة المعلومات الأساسية المتعلقة بتنقيح السياسة ويصف دور التقييم بوصفه جزءاً لا يتجزأ من سعي الصندوق إلى تحقيق نتائج إنمائية. ويحدد الفرع الثاني المصطلحات والمفاهيم الأساسية. وترد في الفرع الثالث المبادئ والقواعد التي توجه السياسة. ويحدد الفرع الرابع الأدوار والمسؤوليات في مجال التقييم. ويوفر الفرع الخامس توجيهاً بشأن ضمان الجودة، وتنمية القدرات، والموارد. ويتناول الفرع السادس نشر نتائج التقييمات، ومتابعتها، والإبلاغ عنها. ويركز الفرع السابع على تطبيق السياسة. أما الفرع الثامن فهو يقدم عناصر مشروع مقرر كي ينظر فيه المجلس التنفيذي. ويمكن الاطلاع على مرفق يقدم عرضا عاما للأدوار والمسؤوليات في مجال التقييم في الصندوق على الموقع الشبكي www.unfpa.org/public/home/exbrd/pid/12130.

# المحتويات

الصفحة


أولا – عرض عام ..... ٤

ألف – معلومات أساسية ..... ٤

باء – أهداف الصندوق وتوجهه الاستراتيجي والقصد من وظيفة التقييم ..... ٥

ثانيا – التعاريف ..... ٦

ثالثا – المبادئ والقواعد ..... ١٠

رابعا – الأدوار والمسؤوليات ..... ١٢

خامسا – ضمان الجودة، وتنمية القدرات، والموارد ..... ١٦

سادسا – نشر نتائج التقييمات ومتابعتها والإبلاغ عنها ..... ١٧

سابعا – تطبيق السياسة واستعراضها ..... ١٨

ثامنا – توصية ..... ١٨

المرفق: عرض عام للأدوار والمسؤوليات في مجال التقييم في الصندوق (متاح على الموقع الشبكي (www.unfpa.org/public/home/exbrd/pid/12130

# أولا – عرض عام

## ألف – معلومات أساسية

١ – في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وفي أعقاب موافقة المجلس التنفيذي في المقرر ١٨/٢٠٠٩، اعتمد صندوق الأمم المتحدة للسكان سياسته التقييمية الأولى (DP/FPA/2009/4). وعملاً بالمقرر ٢٦/٢٠١٢ الصادر عن المجلس، نقّح الصندوق سياسته التقييمية لتوفير مزيد من الوضوح بشأن: (أ) مفهوم التقييم ودوره واستخدامه داخل المنظمة، بما في ذلك الإطار المؤسسي وتحديد الأدوار والمسؤوليات؛ و (ب) الكيفية التي يؤدي بها التقييم وظيفته والتي تخطط بها التقييمات وتُدار وتوفّر لها الموارد. ومن ثم توفر السياسة المنقحة أساساً مؤسسياً أوضح وأفضل لوظيفة التقييم في الصندوق. وهي تدلل أيضاً على التزام الصندوق بالمساءلة العامة والشفافية وتبادل المعرفة.

٢ – وتستجيب سياسة الصندوق التقييمية المنقحة لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويشدد القرار على أهمية أن يكون لدى مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وظائف تقييم مستقلة ذات مصداقية وجدوى تتاح لها الموارد الكافية، وعلى أهمية الترويج لثقافة قوامها التقييم تكفل الاستفادة على نحو فعال من نتائج التقييمات وما ينبثق منها من توصيات في وضع السياسات وتحسين سير عمل المنظمات.

٣ – وأهاب قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بمؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة زيادة القدرة المؤسسية والتنظيمية في مجال التقييم ومواءمة تخطيط التقييم مع الخطط الاستراتيجية. وهو يدعو أيضا إلى: (أ) المشاركة الكاملة من الحكومات الوطنية في أنشطة الرصد والتقييم التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ و (ب) تعزيز بناء القدرات في مجالي الرصد والتقييم، والقيام، عند الاقتضاء، باستخدام نظم الرصد الوطنية العامة والخاصة للرصد والتقييم؛ و (ج) الترويج للنُهج التعاونية في التقييم بين مؤسسات الأمم المتحدة.

٤ – وفي عام ٢٠١٢، طلب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية إجراء استعراض مستقل لسياسة الصندوق التقييمية. واقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقريره عن استعراض السياسة التقييمية للصندوق (DP/FPA/2012/7)، عدداً من الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين السياسة القائمة، من بينها ما يلي: (أ) زيادة وضوح الصلات بين أنشطة التقييم وولاية الصندوق وأهدافه؛ و (ب) تحسين تحديد نطاق أنشطة التقييم على مستوى المؤسسة وعلى مستوى البرامج؛ و (ج) تحسين توضيح استقلالية التقييم؛ و (د) زيادة توضيح الأدوار والمسؤوليات في مجال

التقييم؛ و (هـ) معالجة الثغرات المتعلقة بتخطيط التقييمات وتحديد أولوياتها، وتوافر الموارد للتقييم، وإجراءات المتابعة، وإدراج المنظور المراعي لنوع الجنس ومنظور حقوق الإنسان في التقييمات، وتسجيل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وتخزينها وتقاسمها واستخدامها؛ و (و) تحسين الإقرار بالاحتياجات والسياقات القطرية المختلفة وأخذها في الاعتبار. وقد بحث الصندوق وتناول، في وضعه للسياسة المنقحة، كل اقتراح من تلك الاقتراحات.

٥ - وتتسق السياسة التقييمية المنقحة للصندوق مع الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/FPA/2007/17)، واستعراض منتصف المدة الخاص به الذي أجري في عام ٢٠١١ (DP/FPA/2011/11). وأخذ الصندوق في الاعتبار أيضا، عند صياغة السياسة التقييمية المنقحة، العمل الجاري بشأن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة، ٢٠١٤-٢٠١٧. ولكفالة أن تكون السياسة التقييمية المنقحة متوائمة مع التوجه الاستراتيجي للصندوق وأفضل الممارسات داخل الأمم المتحدة وخارجها، سيستعرض الصندوق السياسة على فترات زمنية منتظمة وينقحها حسب الحاجة، قبل الانتهاء من وضع كل خطة استراتيجية.

## باء - أهداف الصندوق وتوجهه الاستراتيجي والقصد من وظيفة التقييم

٦ - يوجه إطاران شاملان جهود الصندوق الإنمائية هما: (أ) برنامج العمل الذي اعتُمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد عام ١٩٩٤؛ و (ب) الأهداف الإنمائية للألفية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وفي أعقاب استعراض مستفيض أجراه الصندوق لعمله وللسياق المتغير الذي يعمل فيه، أقر المجلس التنفيذي، في مقرره ٢٠١١/٣٩، توجهات الصندوق في المستقبل كما ترد في استعراض منتصف المدة لخطته الاستراتيجية (DP/FPA/2011/11)، مع مجموعة مركزة من النواتج والمخرجات.

٧ - ويمثل تعزيز الحق في الصحة الجنسية والإنجابية بتسريع إحراز تقدم صوب الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تحسين صحة الأم هو محور الخطة الاستراتيجية المنقحة للصندوق. ويسعى الصندوق، بهذا التركيز المشدد، إلى تحسين حياة الأشخاص الذين لا يحصلون على خدمات كافية، لا سيما النساء والشباب، بمن فيهم المراهقون. وهذه الجهود تسترشد بخبرة الصندوق في مجالات العوامل الدينامية السكانية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين؛ وتوجهها الاحتياجات القطرية؛ وتصمَّم حسب السياق القطري المحدد.

٨ - ويحقق التقييم في الصندوق ثلاثة مقاصد رئيسية تدعم سعي المنظمة إلى تحقيق نتائج. أولا، التقييم هو وسيلة لإظهار المساءلة أمام أصحاب المصلحة عن الأداء في تحقيق النتائج الإنمائية، وعن الموارد المستثمرة (مثلاً، فيما يتعلق بهيئات الإدارة، والحكومات المانحة، والحكومات الشريكة، ومؤسسات الأمم المتحدة الشريكة، والمستفيدين من الصندوق).

وثانيا، يدعم التقييم صنع القرار استناداً إلى أدلة. وتوفر التقييمات التي تركز على الانتفاع (التي تعزز جدوى التقييمات واستخدامها) معلومات ذات مصداقية لدعم صنع القرار من قِبَل الإدارة، حيثما توجه تلك المعلومات التخطيط والميزنة والتنفيذ والإبلاغ، فضلا عن التحسينات في السياسات والبرامج. وثالثا، يسهم التقييم بدروس مستفادة هامة في القاعدة المعرفية الموجودة بشأن كيفية تسريع وتيرة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبخاصة بشأن أفضل سبيل لتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وبشأن الكيفية التي يمكن بها للصندوق أن يدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أفضل وجه.

## ثانيا – التعاريف

٩ – التقييم هو، وفقاً للقواعد التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من أجل التقييم، تقدير منهجي ونزيه قدر الإمكان لنشاط، أو مشروع، أو استراتيجية برنامجية، أو سياسة، أو موضوع، أو موضوع عام، أو قطاع، أو مجال تنفيذي، أو أداء مؤسسي، وما إلى ذلك. وهو يسعى إلى تحديد أهمية التدخلات وأثرها وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها. وهو يركز على الإنجازات المتوقعة والمتحققة، فاحصاً سلسلة النتائج والعمليات والعوامل الظرفية والسببية من أجل فهم الإنجازات أو انعدامها. وينبغي أن يوفر التقييم معلومات تستند إلى أدلة وتتسم بالمصداقية والموثوقية والفائدة، تمكّن من القيام في الوقت المناسب بإدراج النتائج المتحققة والتوصيات المقدمة والدروس المستفادة في عمليات صنع القرار.

١٠ – وتتكون التقييمات عادة من ست مراحل: (أ) تحديد النطاق والتصميم؛ و (ب) جمع البيانات (عن طريق الدراسات المكتبية والعمل الميداني)؛ و (ج) التحليل؛ و (د) الإبلاغ؛ و (هـ) النشر؛ و (و) متابعة التوصيات. وتطرح التقييمات أربعة أسئلة أساسية: (أ) هل ما نقوم به هو الصواب؟؛ و (ب) هل نقوم به على الوجه الصحيح؟؛ و (ج) هل نحقق أهدافنا؟؛ و (د) هل هناك طرق أفضل لتحقيقها؟ ويُعالَج السؤال الأول بفحص الأساس المنطقي للعملية التي يجري القيام بها وفحص أهميتها؛ ويُعالَج السؤال الثاني بتقدير الكفاءة، بهدف السعي إلى استخدام الموارد على النحو الأمثل؛ ويُعالَج السؤال الثالث بقياس النتائج المتحققة (الفعالية)؛ ويعالَج السؤال الرابع بتحديد ومقارنة البدائل، والسعي إلى أفضل الممارسات، وتوفير الدروس المستفادة.

١١ – وتوافر إطار متسق للنتائج شرط مسبق للتقييم والرصد. وتوضع أطر النتائج عند تخطيط التدخلات؛ وهي تتضمن بيانات بالنتائج المتوقعة والتتابع المنطقي لتلك النتائج. وهي تبيّن الكيفية التي تفضي بها الأنشطة المضطلع بها إلى النتائج المتوقعة، وتعيِّن مؤشرات محددة

وقابلة للقياس وقابلة للتحقق وملائمة ومحددة زمنيا (ما يسمى مؤشرات 'SMART') وخطوط أساس وأهدافا للأداء. والتقييمات توفر المعلومات اللازمة لوضع أطر النتائج.

١٢ - واتساقا مع سياسة الرقابة في الصندوق (DP/FPA/2008/14)، يميَّز التقييم عن الوظائف الرقابية الأخرى. بيد أن نتائج التقييم تستفيد من نواتج الوظائف الرقابية الأخرى وتسترشد بها تلك النواتج. وترد أدناه تعاريف أساسية لتمييز التقييم عن وظائف رقابية مختارة أخرى:

(أ) الرقابة هي العملية العامة لاستعراض برامج الصندوق وأنشطته وتنفيذ سياساته ونتائجه ورصدها وتقييمها والإشراف عليها والإبلاغ عنها ومراجعة حساباتها. وتكفل الرقابة تحقيق المساءلة التنظيمية والمالية والتشغيلية والأخلاقية، وفعالية الضوابط الداخلية، ومنع الغش والممارسات المهنية السيئة؛

(ب) مراجعة الحسابات هي نشاط ضامن واستشاري مستقل وموضوعي مصمم من أجل إضافة قيمة إلى عمليات المنظمة وتحسينها. وهي تقيِّم، وتسهم في، تحسين: '١' الحوكمة؛ و '٢' إدارة المخاطر؛ و '٣' عمليات المراقبة التي تستجيب للمخاطر المتعلقة بموثوقية المعلومات المالية والتنفيذية ونزاهتها، وفعالية العمليات وكفاءتها، وحماية الأصول، والامتثال للوائح والقواعد والسياسات والإجراءات؛

(ج) الرصد هو وظيفة إدارية مستمرة تزود المديرين وأصحاب المصلحة الرئيسيين بمعلومات منتظمة عن مدى الاتساق أو التباين بين الأنشطة المخططة والأنشطة الفعلية، وأداء البرامج، والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على النتائج. ويبين الرصد في وقت مبكر ما إذا كان من الممكن تحقيق النتائج المتوقعة؛

(د) ترتبط الاستعراضات ارتباطا وثيقا بالرصد وهي عمليات تقدير دورية لأداء مبادرة ما ولا تطبق فيها بالضرورة العملية الواجبة والمنهجية الصارمة المتبعة لدى إجراء التقييم.

١٣ - وتغطي تقييمات الصندوق الأنشطة الممولة من الموارد العادية والموارد الأخرى على حد سواء. ويسترشد اختيارها بالمعايير الواردة في الفقرة ١٤ أدناه. وهي تنقسم إلى فئتين رئيسيتين: (أ) التقييمات على مستوى البرامج؛ و (ب) التقييمات على مستوى المؤسسة.

(أ) التقييمات على مستوى البرامج للبرامج القطرية والإقليمية والعالمية هي تقييمات يجريها مقيّمون خارجيون مستقلون يؤهلهم مسبقا مكتب التقييم المستقل، ولكن تديرها وحدة العمل المسؤولة عن البرنامج الذي تجري عملية تقدير له. وهذه التقييمات

تصمَّم وتُدار بالتشاور مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، ومؤسسات الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى، قدر الإمكان. وتجري تقييمات البرامج القطرية والإقليمية والعالمية في وقت يتيح لها أن توفر المعلومات اللازمة لوضع البرنامج اللاحق. والتقييمات على مستوى البرامج هي مدخلات رئيسية للتقييمات التوليفية المؤسسية ولتقييمات أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية. وستجري تقييمات البرامج القطرية مرة واحدة على الأقل كل دورتين برنامجيتين. ولكفالة أعلى جودة ممكنة للتقييمات على مستوى البرامج، يقر مكتب التقييم اختصاصات التقييمات؛

(ب) التقييمات على مستوى المؤسسة هي عمليات تقدير مستقلة يجريها التقييم أو يصدر تكليفا بها. وعادةً، يصدر تكليف بإجراء هذه التقييمات إلى مقيّمين مستقلين خارجيين؛ بيد أن مكتب التقييم قد يقرر أن يجري هو نفسه تقييمات مختارة، ولا سيما التقييمات التوليفية. وتجري التقييمات على مستوى المؤسسة لتقدير المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية المؤسسية التي تسهم في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية فيما يتعلق بالفعالية الإنمائية وبأداء المنظمة. وهي تجري على نحو مستقل عن المديرين المسؤولين عن النتائج والبرامج التي يجري تقييمها. والتقييمات على مستوى المؤسسة قد تكون ذات نطاق عالمي أو مواضيعي أو استراتيجي، وقد تتناول مسائل على نطاق المنظمة. وقد تكون أيضاً ذات تركيز جغرافي أو برامجي قطري أو إقليمي و/أو آخر. ولكفالة التغطية الجيدة للمسائل الاستراتيجية على مستوى المؤسسة، سيركز تقييم واحد على الأقل على كل نتيجة من نتائج الخطة الاستراتيجية أثناء دورتها. ونتائج التقييمات على مستوى المؤسسة تُعرض عادة على المجلس التنفيذي، حسب ما يستنسبه المجلس التنفيذي.

١٤ - والمعايير والأسئلة التالية، حسب تركيب الأولوية، توجّه عملية اختيار التقييمات على مستوى المؤسسة والتقييمات على مستوى البرامج:

(أ) الأهمية الاستراتيجية للموضوع: '١' هل يغطي التقييم مسائل ذات أهمية استراتيجية للمؤسسة تسهم في تحقيق الخطة الاستراتيجية؟؛ و '٢' هل موضوع التقييم يمثل أولوية اجتماعية اقتصادية أو سياسية؟؛ و '٣' هل موضوع التقييم يشكل جزءا من الأولويات السنوية للصندوق؟؛ و '٤' هل موضوع التقييم يشكل أولوية للصندوق في منطقة جغرافية محددة توجد فيها، مثلاً، معدلات وفيات نفاسية مرتفعة، أو معدلات منخفضة لانتشار استخدام وسائل منع الحمل، أو معدلات مرتفعة لحمل المراهقات؟

(ب) المخاطر المرتبطة بالموضوع: هل توجد عوامل سياسية أو اقتصادية أو تمويلية أو هيكلية أو تنظيمية تشكل مخاطرة كبيرة بعدم تحقيق النتائج أو تستلزم توفير المزيد من الأدلة من أجل اتخاذ الإدارة للقرار؟؛

(ج) إمكانية إجراء تقييم مشترك أو تقييم لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: هل يتيح التقييم فرصة للتقييم المشترك مع شركاء آخرين (أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والحكومات الوطنية، والجهات المانحة، وما إلى ذلك) أو للإسهام في تقييم لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتجنب الازدواجية وتعزيز التنسيق؟؛

(د) كِبَر حجم الاستثمار: هل يعد الموضوع كبير الحجم بالنسبة إلى حافظة أنشطة الصندوق؟؛

(هـ) جدوى تنفيذ التقييم: '١' هل تبلغ قابلية التدخل للتقييم درجة كبيرة بما يكفي لإجراء دراسة متعمقة يمكن أن تخلص إلى استنتاجات وتوصيات ودروس مستفادة سليمة؟ و '٢' هل تتوافر لدى المكتب الذي يصدر عنه التكليف (مكتب التقييم، أو المكتب الإقليمي، أو المكتب القطري) الموارد المالية اللازمة لإجراء أو إدارة تقييم عالي الجودة خلال الفترة الزمنية المشار إليها؟؛

(و) إمكانية التكرار والتوسع: '١' هل سيوفر التقييم المعلومات اللازمة لتحديد العوامل المطلوبة لنجاح التدخل ومدى جدوى تكراره أو توسيع نطاقه؟؛ و '٢' هل سيشكل التدخل مسعى تجريبيا و/أو مبادرة مبتكرة؟؛

(ز) الفجوة المعرفية: هل سيساعد التقييم في سد فجوة معرفية حيوية تتعلق بالتركيز المواضيعي للصندوق؟؛

(ح) الالتزامات الرسمية إزاء أصحاب المصلحة: '١' هل يطلب أصحاب المصلحة إجراء التحقيق (على سبيل المثال من خلال شروط تحددها الجهات المانحة تتعلق بترتيبات التمويل المشترك)؟؛ و '٢' هل يمكن تلبية طلب إجراء التقييم من خلال تقييم مخطط بالفعل؟

١٥ - وسيكفل مكتب التقييم تقييم جميع المجالات الرئيسية للخطة الاستراتيجية أثناء دورتها. ويجوز أن يطلب المجلس التنفيذي أيضا تقييم مجالات معينة، تماشياً مع معايير الأولوية الواردة في الفقرة ١٤ أعلاه.

١٦ - ويخطط الصندوق ويضع ميزانية لجميع التقييمات بطريقة منهجية. فمكتب التقييم يعد خطة للتقييمات لمدة سنتين مدرجة في الميزانية وتشمل التقييمات على مستوى البرامج والتقييمات على مستوى المؤسسة. ويعد المكتب الخطة عن طريق عملية تشاورية داخلية

وخارجية، بما في ذلك عن طريق مشاورات مع المجلس التنفيذي، قبل أن يقدم الخطة إلى المجلس التنفيذي من أجل إقرارها.

## ثالثا – المبادئ والقواعد

١٧ – تنبع مبادئ التقييم التوجيهية في الصندوق من المقررات التي تتخذها الجمعية العامة والمجلس التنفيذي، ومن التزام الإدارة التنفيذية للصندوق برعاية ثقافة تقييمية، ومن القواعد والمعايير ومدونة السلوك التي يضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من أجل التقييمات. وهذه المبادئ هي كما يلي:

(أ) تخطَّط التقييمات وتُجرى على نحو يكفل الملكية والقيادة الوطنيتين لعمليات التقييم من قِبَل أصحاب الحقوق والمكلفين بواجبات. وهي تجري بهدف تعزيز القدرة الوطنية على التقييم وزيادة مشاركة النظراء الوطنيين، ومن بينهم المستفيدون، عن طريق اتباع نُهج شاملة وتشاركية، ووفقا لمبادئ فعالية المعونة، وتحديداً مبادئ الملكية الوطنية والمساءلة المتبادلة؛

(ب) يلتزم التقييم بالقيم المشتركة العالمية المتمثلة في الإنصاف، والعدالة، والمساواة بين الجنسين، واحترام التنوع. وستكون المبادئ التوجيهية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييم جزءا أيضا من هذا المبدأ التوجيهي؛

(ج) يدعم التقييم الصندوق في الإدارة من أجل تحقيق النتائج بتقديره مدى إسهام عمليات الصندوق ونواتجه وخدماته إسهاما فعليا في: '١' توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، للجميع؛ و '٢' تعزيز الحقوق الإنجابية؛ و '٣' خفض الوفيات النفاسية؛ و '٤' تسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وتعتمد التقييمات على جودة تصميم البرامج، بحيث تكون النتائج واضحة وقابلة للقياس ويمكن رصدها وتقييمها. ويؤدي التقييم، بتوليده أدلة، إلى استنارة الإدارة وعملية صنع القرار؛

(د) تكفل الإدارة أن يكون التقييم جزءا لا يتجزأ من المعايير التنظيمية للصندوق. ويسعى الصندوق، كجزء من ثقافة المساءلة والإدارة من أجل تحقيق النتائج، إلى الحصول على أدلة أدلة عملية على النتائج المتحققة، باستخدام الدروس المستفادة لتحسين تصميم البرامج وفعاليتها، ولتلبية احتياجات المستفيدين؛

(هـ) يخضع مكتب التقييم، بدعم من المدير التنفيذي، للمساءلة عن تنفيذ السياسة التقييمية؛

(و) مع تزايد مشاركة الصندوق في مبادرات عالمية وبرامج تشاركية مع جهات مانحة ومنظمات غير حكومية ومنظمات مجتمع مدني أخرى، ازدادت أهمية التقييمات المشتركة، لأن هذه التقييمات تعزز الشراكة والملكية العالميتين. وينسق الصندوق تقييماته ويوائمها مع الجهود التقييمية التي يبذلها الشركاء في منظومة الأمم المتحدة. وهو يضطلع بهذه الجهود في سياق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومبادرة 'توحيد الأداء'، وعن طريق التقييمات التي تجري بقيادة قطرية والتقييمات المشتركة مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الإنمائيين الآخرين. وتسعى هذه التقييمات إلى تحسين الملكية والفعالية وخفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتعاون الإنمائي؛

(ز) تكفل الإدارة، عن طريق الميزانية التي يعتمدها المجلس التنفيذي، تخصيص موارد بشرية ومالية كافية من أجل التقييمات.

١٨ - وتتقيد تقييمات الصندوق بقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن التقييم في منظومة الأمم المتحدة، على النحو التالي:

(أ) الاستقلالية والحياد. مكتب التقييم بالصندوق مسؤول إدارياً أمام المدير التنفيذي. وهو مستقل عن الوظائف التنفيذية والإدارية ووظائف صنع القرار في المنظمة، ولذا فهو يتسم بالحياد والموضوعية والتحرر من أي تأثير لا موجب له. ولمكتب التقييم سلطة تحديد نطاق التقييمات، وتصميمها وإجرائها والتكليف بها، وتقديم تقارير مباشرة إلى صنّاع القرار المختصين، بما في ذلك المجلس التنفيذي. والتقييمات على مستوى البرامج مستقلة عن إدارة البرامج بالنظر إلى أن مكتب التقييم يقر التصميم النهائي واختيار الاستشاريين، حتى وإن كانت الإدارة قد تشارك في تصميم هذه التقييمات والتكليف بها. ولا يمكن للإدارة أن تفرض قيودا على محتوى وتوصيات تقارير التقييم. ولتجنب تضاربات المصالح، وإزالة التحيزات، وزيادة الحياد والموضوعية إلى أقصى حد، يجب ألا يشارك المقيّمون في وضع السياسة المتعلقة بموضوع التقييم أو تصميمه أو تنفيذه أو إدارته أثناء التقييم وبعد عامين على الأقل من التقييم. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتوافر لدى أفرقة التقييم الخبرات اللازمة وأن يتصف تشكيلها بالتوازن الجنساني والجغرافي؛

(ب) العَمْدية والجودة. ينبغي أن يكون الأساس المنطقي للتقييم والمقررات التي ستستند إليه واضحين من البداية. فهذا يعزز عملية صنع القرار استنادا إلى أدلة. وينبغي أن تتولد من نطاق التقييم وتصميمه وخطته نواتج هامة وفعالة من حيث التكلفة وحسنة

التوقيت تتناول القصد من التقييم وأهدافه، وتكفل جدوى النتائج والتوصيات. وكي تدعم وظيفة التقييم الإدارة القائمة على النتائج، يتعين تحقيق التوازن بين المتطلبات التقنية والزمنية من جهة، وحقائق الواقع من الجهة الأخرى، مع الحرص في الوقت نفسه على توفير معلومات صحيحة وموثوقة. وينبغي أن يستند تفسير النتائج إلى واقع البلد المعني وإلى السياق البرنامجي؛ وينبغي أن تكون التوصيات عملية وواقعية. وينبغي أن تفي جميع التقييمات بالمقاييس والمعايير الدنيا للجودة التي يحددها مكتب التقييم. ولضمان الوفاء بهذه المقاييس والمعايير، من الأهمية بمكان أن يتحلى المقيِّمون بالحرفية المهنية والنزاهة الفكرية في تطبيق أساليب التقييم المعيارية؛

(ج) الشفافية. يتقاسم مكتب التقييم معلومات كاملة عن تصميم التقييم ومنهجيته طيلة عملية التقييم من أجل بناء الثقة في نتائج التقييم ولفهم جدواها وحدودها فيما يتعلق بصنع القرار. ويتيح الصندوق خطط التقييم، واختصاصاته، وتقاريره وردود الإدارة عليها، للجمهور العام تعزيزاً للشفافية؛

(د) الأخلاقيات. ينبغي ألا يعبّر التقييم عن مصالح شخصية أو تحيزات شخصية أو قطاعية. ويجب أن يتحلى المقيّمون بالنزاهة المهنية وأن يحترموا حقوق المؤسسات والأفراد في الحفاظ على سرية ما يقدمونه من معلومات، وفي التحقق مما يُنسب إليهم من بيانات. ويجب أن تحترم التقييمات المعتقدات والأعراف السائدة في البيئات الاجتماعية والثقافية المحلية، وأن تجري بطريقة قانونية مع المراعاة الواجبة لسلامة المشاركين في التقييم، وكذلك المتأثرين بنتائجه. وتماشياً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يجب أن يراعي المقيّمون قضيتي التمييز وعدم المساواة بين الجنسين وأن يأخذوهما بعين الاعتبار.

## رابعا – الأدوار والمسؤوليات

١٩ – لجميع الوحدات التنظيمية في الصندوق أدوار ومسؤوليات متميزة في كفالة أن يدعم التقييم المساءلة، وصنع القرار استنادا إلى أدلة، والتعلم. وتسهم الوحدات، عاملة سويا، في وظيفة تقييم متسقة وفعالة. وأدوارها ومسؤولياتها محددة في الفقرات ٢٠–٢٨ أدناه. ويوفر مرفق هذه الوثيقة (المتاح على الموقع الشبكي: www.unfpa.org/public/home/exbrd/pid/12130) عرضا عاما للأدوار والمسؤوليات في مجال التقييم.

٢٠ – والمجلس التنفيذي هو القيِّم على السياسة التقييمية المنقحة للصندوق. ويقر المجلس التنفيذي سياسة التقييم المتبعة في الصندوق. وهو يقر أيضا خطة التقييم المدرجة ميزانية لها

لفترة السنتين وينظر في التقارير السنوية عن التقييم، التي يقدمها مكتب التقييم إلى المجلس التنفيذي، والتي تتضمن مسائل من قبيل: (أ) الامتثال؛ و (ب) التغطية؛ و (ج) الجودة؛ و (د) النتائج؛ و (هـ) التوصيات. وينظر المجلس التنفيذي في التقرير السنوي الذي يقدمه المدير التنفيذي عن استخدام ومتابعة توصيات التقييم. ويستشير مكتب التقييم المجلس التنفيذي في الوقت المناسب بشأن أولويات التقييم وخططه. ويستخدم المجلس التنفيذي استنتاجات وتوصيات التقييمات ويعتمد عليها فيما يتعلق برقابته على سياسات الصندوق واستراتيجياته وبرامجه وإقراره لتلك السياسات والاستراتيجيات والبرامج.

٢١ - ويخضع المدير التنفيذي للمساءلة عن عمل الصندوق، وهو النصير الرئيسي للتقييم في الصندوق. ويوفر المدير التنفيذي الدعم السياسي وبيئة تمكينية لتعزيز ثقافة التقييم في الصندوق. وهو مسؤول عن حماية استقلالية مكتب التقييم بالقيام، عن طريق عملية توظيف تنافسية، بتعيين مدير مكتب التقييم وتجديد عقده أو فصله. ويكفل المدير التنفيذي وجود ما يكفي من الموظفين لمكتب التقييم وتوافر موارد كافية له لأداء دوره. ويعيَّن مدير مكتب التقييم لمدة خمس سنوات ثابتة، قابلة للتجديد مرة واحدة. وبعد إتمام مدة الخدمة، لا يجوز أن يعين الصندوق شاغل تلك الوظيفة في أي منصب آخر.

٢٢ - ويكفل المدير التنفيذي إعداد وتنفيذ ردود الإدارة وخطط العمل التي تنجم عن التقييمات. ويكفل المدير التنفيذي أيضا استجابة مديري وحدات العمل للتقييم واستخدامهم له في وظائفهم التنفيذية والاستراتيجية وتلك المتعلقة بالسياسات والإشراف، ويكفل أيضا اتخاذ الوحدات المعنية إجراءات المتابعة المناسبة بشأن نتائج التقييم وتوصياته. ويقدم المدير التنفيذي تقارير بصفة منتظمة إلى المجلس التنفيذي عن استخدام ومتابعة جميع التقييمات، كجزء من تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي.

٢٣ - وتبحث اللجنة التنفيذية، التي يرأسها المدير التنفيذي، خطة التقييم المدرجة ميزانية لها لفترة السنتين، وتقدم مدخلات من أجلها؛ وترصد متابعة توصيات التقييم كما هي مبينة في ردود الإدارة؛ وتستخدم نتائج التقييم كي تستنير بها عملية صنع القرار التي تقوم بها.

٢٤ - ومكتب التقييم هو القيِّم على وظيفة التقييم في الصندوق. وهو مسؤول إداريا أمام المدير التنفيذي. والوظائف الرئيسية لمكتب التقييم هي كما يلي:

(أ) يعد سياسة التقييم في الصندوق ويستعرضها ويقوم بتحديثها؛

(ب) يضع خطة الصندوق التقييمية المدرجة ميزانية لها لفترة السنتين من أجل جميع التقييمات، استنادا إلى مدخلات من المجلس التنفيذي، واللجنة التنفيذية، ومكاتب الصندوق، وأصحاب المصلحة الآخرين، وبالتشاور معهم، وفقاً للفقرتين ١٣ و ١٤ أعلاه؛

(ج) يقدم تقارير مباشرة، على أساس سنوي، إلى المجلس التنفيذي عن وظيفة التقييم في الصندوق، بما في ذلك امتثال التقييمات التي يجريها الصندوق، وتغطيتها، وجودتها، ونتائجها، وتوصياتها؛

(د) يجري، أو يكلّف شركات أو استشاريين فرادى بإجراء، تقييمات على مستوى المؤسسة ويقر اختصاصات التقييمات على مستوى البرامج ويؤهل المقيّمين مسبقا من أجل إجراء تلك التقييمات؛

(هـ) يعرض، حسب ما يستنسبه المجلس التنفيذي، نتائج تقييمات مختارة؛

(و) ينبه الإدارة العليا بصفة منتظمة إلى المسائل الناشئة المتعلقة بالتقييم ذات الأهمية المؤسسية، بدون أن يشارك في صنع القرار؛

(ز) يحدد مقاييس التقييم ومعاييره؛

(ح) يضع توجيهات منهجية ويتعهد آليات لضمان الجودة من أجل التحسين والتعديل المتواصل لجودة ومصداقية تقييمات الصندوق، ووظيفة التقييم بوجه عام؛

(ط) يعزز التقييمات المشتركة، والملكية والقيادة الوطنيتين للتقييمات، وتنمية القدرات في مجال التقييم؛

(ي) يخطط ويقدم ما يلزم من تدريب لموظفي الصندوق بشأن المسائل المتعلقة بسياسة التقييم ومقاييسه ومعاييره وضمان جودته، وتصميم وإدارة التقييمات؛

(ك) يقدم الدعم والمشورة التقنية إلى وحدات العمل التي تدير التقييمات على مستوى البرامج؛

(ل) ينشر ويتقاسم بنشاط المعرفة المتولدة من التقييمات عن طريق شبكات وممارسات الصندوق المتعلقة بإدارة المعرفة؛

(م) يتعهد مستودعا للتقييمات ولاستجابات الإدارة لها يتاح للجمهور العام الوصول إليه؛

(ن) يقيم شراكات مع شبكات التقييم المهنية، من قبيل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ويدعم تنسيق وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة؛

(س) يقدّر نوعية خبراء التقييم واستشاريه، ويتعهد قائمة بالمهنيين المؤهلين في مجال التقييم.

٢٥ - أما شعبة البرامج بالصندوق فهي: (أ) تنسق استجابات الإدارة للتقييمات على مستوى المؤسسة؛ و (ب) تدعم إعداد رد الإدارة على التقييم السنوي بشأن التقييم الذي يقدمه مكتب التقييم إلى المجلس التنفيذي؛ و (ج) تنسق إعداد التقرير السنوي الذي يقدمه المدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي، بما في ذلك استجابة الإدارة ومتابعتها للتقييمات.

٢٦ - وتدعم شعبة البرامج أيضا إجراءات المتابعة وترصدها وتبلغ عنها، بحيث تكفل تنفيذ توصيات التقييم وإدماجها في السياسة الاستراتيجية والتخطيط وصنع القرار على المستوى العالمي. وهي تعزز ثقافة الإدارة القائمة على النتائج بواسطة: (أ) تعزيز ودعم قابلية البرامج، بما في ذلك تلك التي تديرها، للتقييم؛ و (ب) القيام بأنشطة بناء القدرات، بما في ذلك تدريب موظفي الصندوق، وتقاسم المعرفة بشأن نظريات التغيير، وأطر النتائج، وأطر ومؤشرات رصد الأداء؛ و (ج) إنشاء نظم لوثائق البرامج.

٢٧ - وتعزيز الإدارة العليا (بما في ذلك نواب المدير التنفيذي، ومديرو الشُعب، والمديرون الإقليميون، والممثلون القطريون) استخدام المعلومات المنبثقة من التقييمات في عملية صنع القرار وتكفل توافر الموارد البشرية الكافية لدعم التقييمات. وكبار المديرين مسؤولون عن تهيئة بيئة تمكينية لتعزيز ثقافة التقييم. وهم مسؤولون أيضا عن: (أ) إدارة التقييمات على مستوى البرامج تحت توجيه وإشراف مكتب التقييم؛ و (ب) الإسهام بمدخلات في التقارير عن استخدام التقييمات ومتابعتها؛ و (ج) كفالة القيام، في مرحلة تخطيط البرامج، بوضع أطر نتائج ملائمة من أجل البرامج، بما في ذلك، عند الاقتضاء، مكوّن من أجل بناء القدرة الوطنية أو الإقليمية في مجال التقييم؛ و (د) تعزيز المشاركة الكاملة والنشطة من قِبَل الشركاء المنفذين والنظراء على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في عملية التقييم؛ و (هـ) زيادة المشاركة في التقييمات المشتركة مع الشركاء والجهات المانحة والبلدان المشمولة ببرامج؛ و (و) دعم التقييمات على مستوى المؤسسة، حسب الضرورة.

٢٨ - ومستشارو الرصد والتقييم الإقليميون مسؤولون أمام مديريهم الإقليميين المعنيين. وهم يقدمون المشورة لهم بشأن قابلية البرامج الإقليمية والقطرية للتقييم في سياق الإدارة القائمة على النتائج. ويساعدون المكاتب الإقليمية والقطرية في إعداد اختصاصات عالية الجودة للتقييمات قبل أن يقرها مكتب التقييم ويساعدون أيضا على تحديد المقيّمين من أجل تأهيلهم المسبق من قِبَل مكتب التقييم. ويساعدون، عند الاقتضاء، في إدارة التقييمات ومتابعتها. وإضافة إلى ذلك، فإنه يقدمون توجيهات ومساعدة للمكاتب القطرية في مناطقهم فيما يتعلق بإرساء أطر قوية للرصد لكفالة جمع بيانات رصد عالية الجودة، عن طريق إقامة شراكات مع الشركاء الوطنيين وعن طريق تنمية القدرات.

## خامسا – ضمان الجودة، وتنمية القدرات، والموارد

٢٩ – تشمل العناصر الرئيسية في آليات ضمان الجودة: (أ) توافر توجيهات وأدوات لإجراء التقييمات وإدارتها؛ و (ب) إقرار مكتب التقييم لجميع اختصاصات التقييمات؛ و (ج) التأهيل المسبق المركزي لجميع المقيّمين؛ و (د) توافر معايير مركزية وعالية الجودة لتقدير جميع تقارير التقييم؛ و (هـ) إجراء تقدير جيد لجميع التقييمات والعمليات ووظيفة التقييم التي يصدر بها تكليف من مكتب التقييم. وينبغي أن تكون الأدوات والمبادئ التوجيهية المحددة متسقة مع القواعد والمعايير التي يحددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٣٠ – وتجري تقييمات الصندوق بطريقة تعزز القدرة الوطنية عن طريق مشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين في التقييمات؛ وعن طريق تقديم الدعم للتقييمات التي تجري بقيادة قطرية؛ وعن طريق استخدام نظم التقييم الوطنية. وتشمل مبادرات بناء القدرات توفير التوجيه والتدريب وتقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. وإضافة إلى ذلك، سيعمل الصندوق بنشاط مع مؤسسات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لتعزيز القدرة الوطنية على إجراء التقييمات، بما في ذلك التقييمات التي تجري بقيادة قطرية والتقييمات المشتركة، فضلا عن التقييمات التي يجري الاضطلاع بها في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣١ – وللاستجابة على نحو مناسب لاحتياجات البلدان المشمولة بالبرامج يمول الصندوق مستشاري الرصد والتقييم على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، حيث يقتضي الأمر ذلك. ويدعم مستشارو الرصد والتقييم الإقليميون بناء القدرات في المكاتب القطرية ولدى البلدان المشمولة بالبرامج. ويكفل الصندوق أن يكون جميع موظفي البرامج والموظفين التقنيين على دراية بسياسة التقييم ومقاييسه ومعاييره. وستؤدي الشراكات مع الشبكات والهيئات المهنية والمؤسسات الوطنية والإقليمية العاملة في مجال التقييم، ومع شركاء الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين، إلى زيادة تعزيز القدرة في مجال التقييم.

٣٢ – وسيخصص الصندوق أموالا لمكتب التقييم وللتقييمات باستخدام اعتمادات الميزانية في الميزانية المتكاملة للصندوق. وسيخصص ما يصل إلى ٣ في المائة من مجموع ميزانية البرامج لوظيفة التقييم. وتحقيقا لفعالية التكاليف، سيضطلع الصندوق بتقييمات منسقة ومشتركة مع الشركاء الوطنيين، وشركاء منظومة الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيين الآخرين. وسيدير مكتب التقييم ميزانية تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية الخاصة بالمكتب. وسيعرض مكتب التقييم خطة التقييم المدرجة في ميزانية فترة السنتين على المجلس التنفيذي في نفس الوقت الذي يعرض فيه الصندوق ميزانيته المتكاملة، وذلك ضمانا لمواءمة الاحتياجات مع

مخصصات الميزانية. وستُخصَّص البرامج الممولة من موارد غير الموارد العادية أموالا للتقييم في إطار ميزانياتها البرنامجية.

## سادسا – نشر نتائج التقييمات ومتابعتها والإبلاغ عنها

٣٣ – يلتزم الصندوق بالخضوع للمساءلة إزاء الجمهور العام وبتقاسم المعرفة. وفيما يتعلق بالإفصاح، سيقوم الصندوق بما يلي:

(أ) نشر خطط التقييم واختصاصاته وتقارير التقييم الختامية واستجابات الإدارة على الموقع الشبكي العام للصندوق في غضون ثمانية أسابيع من وضعها في صيغتها النهائية. وسيكشف الصندوق عن تقارير التقييم الختامية في نفس الوقت مع الردود المقابلة من قِبل الإدارة، التي سيوفرها الصندوق في غضون ستة أسابيع من تقديم تقارير التقييم إلى إدارة الصندوق. إلا إن الصندوق لن يؤخر نشر أي تقرير تقييمي ختامي إذا لم يكن قد استكمل رد الإدارة على ذلك التقرير، وسينشر الصندوق نواتج أخرى مخصصة للنشر عند الانتهاء منها، وسينشر الدروس المستفادة من التقييمات عن طريق منابر شتى لإدارة المعرفة؛

(ب) تعهُّد مستودع للتقييمات وردود الإدارة عليها يمكن للجمهور العام الوصول إليه، وذلك عن طرق مكتب التقييم، مع إبراز ممارسات التقييم الجيدة والدروس المستفادة. وسيشكل هذا المستودع جزءا لا يتجزأ من الموقع الشبكي العام للصندوق.

٣٤ – ويسعى الصندوق إلى تعزيز المساءلة عن النتائج وكفالة استخدام نتائج التقييمات في تحقيق استنارة عملية صنع القرار من قِبَل الإدارة وإسهامها في زيادة فعالية البرمجة. ويسهم مكتب التقييم في هذه العملية بنشر وتقاسم المعرفة المتولدة من التقييمات عن طريق مختلف منابر وشبكات وممارسات إدارة المعرفة الخاصة بالصندوق؛ بما في ذلك: (أ) *fusion* (منبر لتقاسم معرفة الصندوق)؛ و (ب) الندوات على الإنترنت؛ و (ج) الملخصات، والموجزات المواضيعية، وموجزات السياسات؛ و (د) رسالة إخبارية بشأن التقييم تركز على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في تصميم البرامج، وتنفيذ البرامج، ورصد الأداء.

٣٥ – ومطلوب من المديرين، كما هو منصوص عليه في إطار المساءلة الخاص بالصندوق، إعداد ردود الإدارة على توصيات التقييم وإجراء ما يلزم من متابعة. وسترصد اللجنة التنفيذية، التي يرأسها المدير التنفيذي، التقدم المحرز في تنفيذ توصيات التقييم.

٣٦ – ويقدم المدير التنفيذي تقارير بصفة منتظمة إلى المجلس التنفيذي عن استخدام التقييم ومتابعته، بما في ذلك عن تنفيذ التوصيات. ويقدم مكتب التقييم تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن أنشطة التقييم ونتائجه كل سنة.

## سابعا – تطبيق السياسة واستعراضها

٣٧ – تدعو السياسة التقييمية المنقحة للصندوق إلى إنشاء مكتب تقييم مستقل وممول تمويلاً كافياً. وسيبدأ التخطيط لإقامة هذا المكتب في عام ٢٠١٣ وسيجري حالما يقر المجلس التنفيذي السياسة. وفي عام ٢٠١٣، سيدير الصندوق تمويل المكتب وموظفيه بالموارد القائمة. وسيقرر المكتب التنفيذي مستويات الموارد والتوظيف في المستقبل في الميزانية المتكاملة اللاحقة. وسيعرض مكتب التقييم خطة التقييم الأولى الانتقالية المدرجة ميزانية لها لفترة السنتين على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في عام ٢٠١٣. وسيعدّل الصندوق ولاية وتمويل الوحدات المتبقية من شعبة خدمات الرقابة أو المكتب الذي يخلُفها من أجل القيام بما يلزم من وظائف مراجعة الحسابات والتحقيق.

٣٨ – وسيطبّق الصندوق كذلك السياسة المنقحة بتعديل السياسات والإجراءات ذات الصلة. وسيجري تحديث المبادئ التوجيهية والكتيبات ومجموعات الأدوات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، طبقا لقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وسينعكس هذا العمل في خطة العمل السنوية الأولى، في عام ٢٠١٤، لمكتب التقييم.

٣٩ – وسيستعرض الصندوق سياسة التقييم على فترات زمنية منتظمة وسينقحها حسب الحاجة، بما في ذلك قبل الانتهاء من وضع كل خطة استراتيجية. وسيسعى الاستعراض إلى استخلاص الدروس وتحسين السياسة. ويجوز أن يطلب الصندوق، في عام ٢٠١٦، كجزء من عملية التنقيح، أن يجري فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم أو لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إجراء استعراض نظراء لنظامه التقييمي.

٤٠ – وسيعدّل الصندوق سياسته الرقابية، وإطار المساءلة الخاصة به، ونظامه المالي وقواعده المالية للتعبير عن السياسة التقييمية المنقحة للصندوق.

## ثامنا – توصية

**٤١ – قد يرغب المجلس التنفيذي في إقرار السياسة التقييمية المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان الواردة في هذه الوثيقة (DP/FPA/2013/5) وتوفير مزيد من التوجيهات للصندوق.**